2022هي الأسوأ؟

في نهاية هذه السنة، ثمّة سؤال تدور حوله الكثير من الروايات: هل هذه السنة كانت أسوأ؟ سبب السؤال، أن هناك حالة تململ «كلاسيكية» لا تعبّر كفاية عن أزمة كالتي يشهدها لبنان، بل يفوقها مستوى مرتفع من التكيّف.

كان يُعتقد أن انهيار سعر الصرف المثبت بقوّة السياسات النقدية منذ عام ١٩٩٧، قد يؤدّي إلى «ثورة». لكن ها هو انكسر متضاعفاً ٢٧ مرّة، وسط حالة مذهلة من التكيّف. لا تفسير نهائياً وحاسماً لدى أحد كيف حصل ذلك، إنما المسألة بسيطة: الأزمة تحصل لأن الاقتصاد لم يعد بإمكانه التحمّل، أي أنه يطلب التصحيح. وهذا التصحيح قد يحصل بطرق مختلفة. فإما يكون تصحيحاً بنيوياً للنموذج الاقتصادي المتّبع، أو قد يكون تصحيحاً بين مكوّنات النموذج نفسه. في الحالة الأولى، يكون هناك تغيير جذري وخطط تبدأ بوقف الأزمة وتصل إلى المدى البعيد والأبعد، أما في الحالة الثانية فإن الأمر متروك للتوازنات التي تحكم عمل السوق وميزان القوّة بين أطرافه، أي أن من كان يصيبه النموذج بشكل سلبي، سيواصل إصابته بشكل أكثر حدّة أثناء وبعد التصحيح بين مكوّناته.

لا يمكن القول إن هناك مشروعاً لدى أي من أطراف السلطة للسير في الاتجاه الأول، أي التصحيح البنيوي. بالعكس، كلّهم منخرطون في الاتجاه الثاني حيث يكون التصحيح بين المكوّنات، بمعنى أنه يتم توزيع الخسائر وفق معايير ميزان القوّة السائد من دون أي تدخّل فعلي للدولة في هذه العملية. بالمعايير السابقة، كانت آليات التوزيع تمنح القليل للأكثرية، وتمنح الكثير للأقلية. هكذا هي الحال اليوم بعد ثلاث سنوات من الأزمة. فالأكثرية تحصل على دعم غير مباشر لمداخيلها، سواء عن طريق زيادة غلاء المعيشة الهزيلة التي وزّعتها قوى السلطة في إطار عملية «ترقيع» الأجور، أو عن طريق السماح للأفراد من العاملين في القطاعين العام والخاص، الاستفادة من عمليات على «صيرفة» ضمن حدّ أقصى يبلغ ٤٠٠ دولار للفرد الواحد، ما يحقق لهم دخلاً إضافياً مجانياً بقيمة ٧٠ دولاراً كحدّ أقصى. ويمكن أيضاً لقسم من هذه الأكثرية الاستفادة من التعميم ١٥٨ الذي يتيح لكل صاحب حساب سحب ٤٠٠ دولار نقداً و٤٠٠ أخرى تُحتسب على سعر صرف يبلغ ١٢ ألف ليرة، نصفها يُسحب نقداً ونصفها الثاني يُستعمل عبر البطاقة.

أما الأقلية، فقد سبق أن حصلت على ما تريده في السنتين السابقتين. يُقدّر أن قيمة الدعم السنوية التي سدّدها مصرف لبنان تفوق ٧,٢ مليارات دولار، وهذه الأموال حصل عليها المستوردون والتجار الذين يمتلكون حظوة لدى القوى السياسية، أو يتشاركون معها في ألاعيبهم. كذلك، حصلت هذه الأقلية، على حقّ الاستفادة من عمليات على «صيرفة» من دون حدود، ما أتاح لها المضاربة بمليارات الليرات يومياً، وتحقيق ملايين الدولارات من الأرباح السهلة والسريعة.

يمكن تعداد الكثير من جوانب عملية التصحيح هذه والمستفيدين منها، لكنّ الواقع هو أن التصحيح يحصل. السؤال المطروح الذي يجب أن يُسأل هو الآتي:

على حساب مَنْ يحصل هذا التصحيح؟ من يموّل عملية التصحيح هذه؟

الإجابة واضحة في المؤشرات الكليّة؛ التصحيح يحصل على حساب الأكثرية لمصلحة الأقليّة. هناك بعض التعديلات في كل شريحة من هذه الشرائح، إلا أن الأكيد أن الأكثرية تزداد فقراً، والأقلية تحقّق الأرباح. وهي أرباح مموّلة بشكل أساسي من تحويلات المغتربين التي يُقدّر أن الصافي منها (التحويلات الوافدة والتحويلات الخارجة) يبلغ ٣,٧ مليارات دولار، مضافاً إليها تحويلات المؤسّسات الدولية للسوريين بقيمة تفوق مليار دولار، ثم تحويلات للقطاع الخاص والقوى السياسية. مجموع التحويلات يصل إلى ٦ مليارات دولار يتم إدخالها في آلة التوزيع الزبائنية لتعزيز آلية التكيّف التي خلقها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة خدمة لقوى السلطة.

بمعايير أخرى، تبدو سنة ٢٠٢٢ أسوأ وربما ما سيليها هو أكثر سوءاً. ففي الأشهر الـ١١ الأولى من عام ٢٠٢٢ استورد لبنان بـ١٧,٨ مليار دولار، مقابل صادرات بـ٣,٢ مليارات دولار، أي بعجز تجاري يبلغ ١٤,٢ مليار دولار. عملياً، عاد لبنان إلى حدود قريبة جداً من نمط الاستهلاك السائد في عام ٢٠١٨ حين كان الاستيراد ١٩,٩ مليار دولار والتصدير ٣ مليارات دولار والعجز ١٧ مليار دولار. أما الأجر الوسطي فقد ارتفع اسمياً من ١,٤ مليون ليرة (ضمنه كلفة النقل) إلى ٤,٦ ملايين ليرة، لكنه بالفعل خسر ٨٠% من قوّته الشرائية. الصناديق الضامنة، الرسمية والخاصة والتعاضدية، أفلست ولم تعد تغطّي أكثر من ٢٠% من فواتير الاستشفاء. هناك تقديرات بأنه منذ الأزمة هاجر من لبنان بشكل نهائي أكثر من ٣٥٠ ألفاً. كلفة التعليم بدأت ترتفع ليصبح التعليم محصوراً بالأثرياء... ثمّة الكثير من مظاهر التكيّف التي تشير إلى أن هذه السنة ليست هي الأسوأ!

2022 بالأرقام

في عام ٢٠٢٢ ارتفع سعر صفيحة البنزين بنسبة ١١١%. السبب الأساسي، يكمن في توقف مصرف لبنان عن دعم استيراد هذه المادة. كان مصرف لبنان يمنح الدولارات لمستوردي البنزين بسعر الصرف المعتمد رسمياً، ثم اعتباراً من صيف ٢٠٢١ رفعه تدريجاً إلى أن بات المستوردون يجمعون الدولارات من السوق بالسعر الحرّ. وفي ذلك الوقت، كان سعر الدولار في السوق يزداد بشكل مستمرّ، إذ بلغ نحو ٤٣ ألف ليرة لكل دولار أخيراً مقارنة مع ٢٧ ألف ليرة في مطلع هذه السنة، أي بزيادة ٥٩%. بالتالي فإن تسعير مبيع الصفيحة للعموم، صار مرتبطاً بتقلبات سعر الصرف، ما شكّل عاملاً أساسياً لارتفاع سعرها. إلى جانب ذلك، ارتفعت أسعار النفط العالمية اعتباراً من شباط الماضي بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية وما رافقها من عقوبات أميركية وأوروبية على روسيا. وفي السنة الماضية، استورد لبنان ١,٥ مليون طن بنزين، أي ما يعادل استهلاك يومي يبلغ ٤٤٨٣ صفيحة بمعدل وسطي ٤,٢٥ ليتر يومياً لنحو ٨٠٠ ألف سيارة خاصة.

ارتفاع سعر البنزين له انعكاس مباشر على كلفة النقل. ففي لبنان، معظم وسائل النقل تعمل بواسطة هذا النوع من الوقود، وخصوصاً السيارات الخاصّة التي تشكّل الجزء الأكبر من أسطول النقل البرّي في البلد. ومع ارتفاع سعر البنزين زادت كلفة النقل بشكل مطّرد. بحسب مؤشّر أسعار السلع الاستهلاكية الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، ارتفعت كلفة النقل بنسبة ١٠٢% منذ بداية العام حتى شهر تشرين الأول. وتُرجم ذلك في ارتفاع تعرفة «السرفيسات» من من ٣٠ ألف ليرة في بداية السنة إلى ٦٠ ألف ليرة أخيراً. وهذا الأمر ينعكس على كلفة معيشة الأسر، إذ إن النقل كان يمثّل ١٣,١% من ميزانيات الأسر في ٢٠١٢، والأكيد أن وزنه ازداد، لكن إدارة الإحصاء المركزي لم تحدّث تركيبة ميزانية الأسرة في لبنان بعد.

هو كلفة أساسية من استهلاكهم، وارتفاعها يعني انخفاض القدرة الشرائية للأسر.

إضافة إلى ذلك، يعدّ النقل عاملاً أساسياً في النشاط الاقتصادي. جميع عوامل الإنتاج تحتاج إلى النقل، من العمّال إلى المواد الأوّلية. سلاسل التوريد هي أيضاً بمختلف مستوياتها متّصلة بالنقل وصولاً إلى البيع بالتجزئة. فالإنتاج النهائي يحتاج إلى النقل ليتم تصريفه في الأسواق. النقل هو مُدخل أساسي في كل الحركة الاقتصادية، وارتفاع كلفته له انعكاسات كبيرة على كل الاقتصاد الكلّي وعلى المجتمع عموماً.

قبل بضعة أشهر من وقف دعم البنزين، كان مصرف لبنان قد أوقف دعم المازوت. أهمية هذه المادة في يوميات المقيمين في لبنان كبيرة. فالمازوت يُستعمل في توليد الكهرباء بشكل أساسي؛ في مولدات مؤسسة كهرباء لبنان، وفي مولدات الأحياء. كما يستعمل أيضاً في عمليات نقل البضائع، وهو وسيلة للتدفئة في المناطق الريفية، وهو العصب الأساسي لاستمرارية المصانع، ولا سيما تلك التي تحتاج إلى الكثير من الطاقة. وبما أن سعر صفيحة المازوت مسعّرة بالدولار، فهي عرضة لتقلبات الأسعار في الخارج، ولتقلبات سعر صرف الدولار في الداخل.

خلال عام ٢٠٢٠، ارتفع سعر صفيحة المازوت بنسبة ١٢٠.%

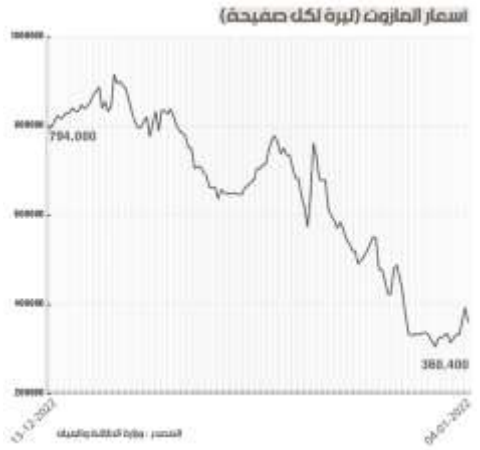

واستورد لبنان نحو ٢,٦ مليون طن من المازوت بقيمة ٢,٩ مليار دولار حتى تشرين الثاني من السنة الجارية، مقارنة مع ٣,١١ مليون طن بقيمة ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢١. كلفة المازوت في السابق كانت أرخص من مصادر الطاقة الأخرى، ورغم ارتفاع أسعاره العالمية، إلا أنه لا يمكن اللجوء على نطاق واسع، إلى وسائل أخرى للطاقة (تدفئة، توليد كهرباء). قد يتطلب الأمر تغيير التجهيزات المنزلية من المازوت إلى الغاز مثلاً، وهذه كلفة إضافية على الأسر. والمازوت أيضاً يسهم بارتفاع كلفة نقل البضائع. في الواقع، الجزء الأغلب من وسائل نقل البضائع براً، تستخدم المازوت، أي أن ارتفاع سعر المازوت يؤدي إلى ارتفاع كلفة نقل البضائع، وينعكس على أسعار السلع.

من ناحية أخرى ينعكس المازوت بشكل كبير على أسعار المولدات. هذه الأخيرة أصبحت تشكّل المصدر الأساسي للكهرباء للأسر اللبنانية. تغطّي مولّدات الأحياء ما بين ١٠ ساعات و١٢ ساعة من التغذية بالتيار الكهربائي، في مقابل ساعة يومياً لمؤسسة كهرباء لبنان. ومع ارتفاع أسعار المازوت، ارتفع سعر الكيلواط المنتج بواسطة مولدات الأحياء بنسبة ١٢٣% منذ بداية السنة الحالية حتى شهر تشرين الأوّل. وهذا يزيد الأكلاف على الأسر، إذ تُعد فاتورة الطاقة في لبنان ذات حصّة وازنة في استهلاك الأسر. عملياً إن ارتفاع كلفة خدمة أساسية كالطاقة تعني انخفاض حصّة بقية السلع والخدمات «الأقل أهميّة»، ما ينعكس سلباً على رفاهية حياة الأسر اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، ارتفاع أسعار المازوت يعني ارتفاع كلفة تشغيل المولدات الخاصّة، وهي التي تعتمد عليها المصانع والمؤسسات بشكل كبير في ظل غياب كهرباء الدّولة. لذلك، ارتفاع سعر المازوت يعني حكماً ارتفاع كلفة الإنتاج على هذه المؤسّسات، ما ينعكس على قدرتها على إبقاء أبوابها ومفتوحة.

كهرباء لبنان: العجز بعد الفشل

منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٩، تفاقمت أزمة مؤسسة كهرباء لبنان. قبل الأزمة، كانت المشكلة تتعلّق بعدم كفاية القدرة الإنتاجية لمعامل الطاقة، لتغطية الحاجة الاستهلاكية للمقيمين. لكن بعد الأزمة تحوّلت المشكلة إلى مكان آخر. فلم تعد الدولة اللبنانية قادرة على استيراد الفيول لتشغيل معاملها.

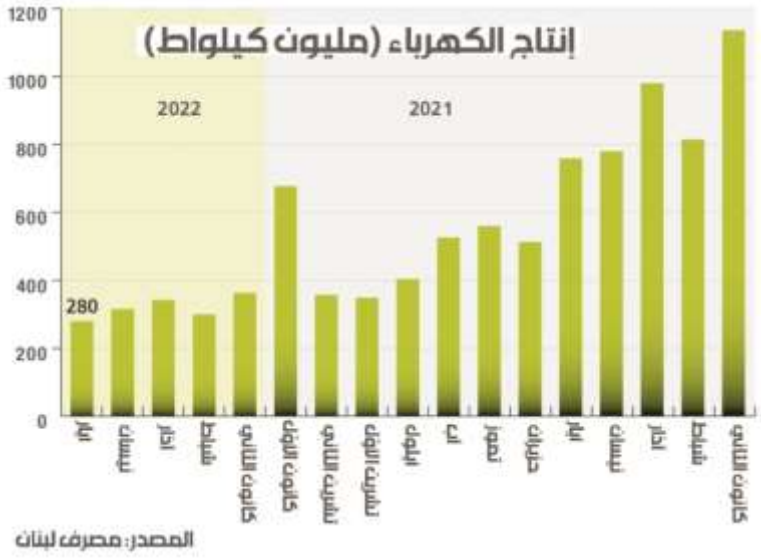

يعود ذلك إلى خفض مصرف لبنان الاعتمادات اللازمة، بالدولار، لشراء الفيول من الخارج. وبمرور الوقت توقّف مصرف لبنان عن فتح الاعتمادات كلياً للمؤسّسة. وفي الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية، أنتجت شركة كهرباء لبنان نحو ١٦٠١ مليون كيلواط/ساعة، مقابل ٤٤٧٠ مليون كيلواط/ساعة في الفترة نفسها من عام ٢٠٢١، أي إن الإنتاج انخفض بنسبة ٦٤%. عملياً، الإنتاج المتبقّي اليوم يعتمد فقط على الاتفاق مع العراق بتبادل الفيول بالخدمات الطبية، وهو لا يكفي لإنتاج أكثر من ساعة كهرباء يومياً. اليوم تضطر الأسر اللبنانية للاعتماد على كهرباء مولّدات الأحياء، التي تصل تسعيرتها في بعض المناطق إلى نحو ٦٠ سنتاً لكل كيلواط، في حين إذا قامت شركة كهرباء لبنان بتأمين الطاقة إليهم، كلفة الكيلواط قد تنخفض إلى النصف.

كلفة التعليم تؤلم الأسر

في شهر تشرين الأول من كل عام، تجمع إدارة الإحصاء المركزي أكلاف التعليم التي تمثّل جزءاً أساسياً من ميزانيات الأسر، ومن مؤشر أسعار الاستهلاك. وعلى مدى الأشهر الأثنتي عشرة الماضية، ارتفعت كلفة التعليم بنسبة تزيد على ٢٧١%. لكن هذه الأرقام لا تعكس الواقع الفعلي، إذ إن غالبية إدارات المدارس أجبرت الأهالي على تسديد أقساط من دون أن يتضح إذا كانت أدرجتها ضمن ميزانيات المدارس المقدمة لوزارة التربية والتي يفترض أن توقعها لجان الأهل في نهاية السنة الجارية، أو إنهم سعّروها بالليرة وفق أسعار بعيدة عن سعر الصرف الفعلي.

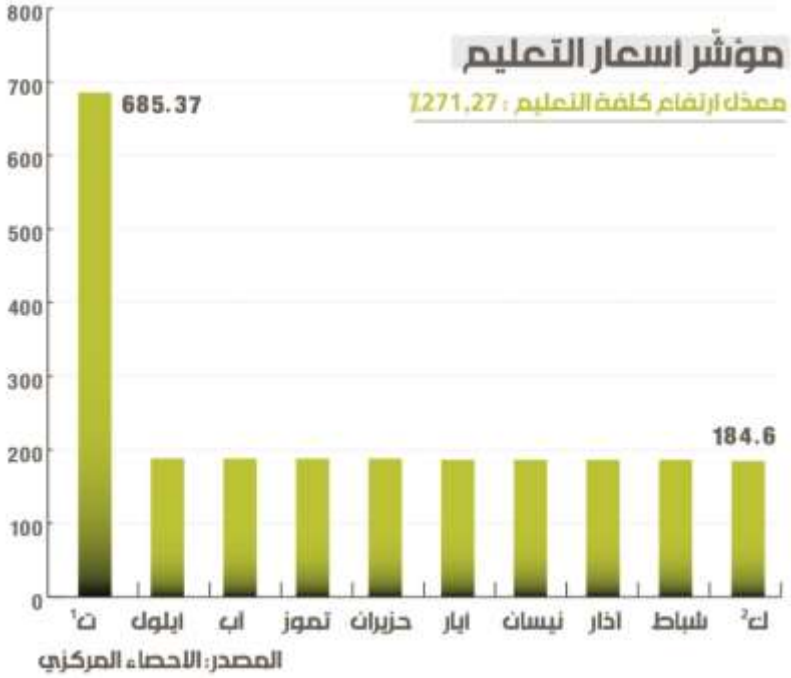

كان قطاع التعليم القطاع الأبطأ في التكيّف مع الأزمة، إلا أنه في العام الدراسي الحالي، شهدت الأقساط المدرسية والجامعية قفزة نوعيّة. فتحوّلت بشكل شبه كامل إلى الدولار. المشكلة في هذا الأمر تكمن في أنه في هذه الظروف التضخميّة في لبنان، يصبح التعليم في موقع متدنٍ في سلّم أولويات الأسر، لذا، يُصبح الخيار الأوضح للأسر غير القادرة على تحمّل الكلفة المرتفعة، الانتقال إلى مدارس أقلّ كلفة، أو إخراج أولادهم من المدارس ومن الجامعات. في الواقع، هذه الظروف تفرض على بعض الأسر أن توجّه أولادها نحو العمل في سنّ مبكرة من أجل المساهمة في مواجهة تبعات الأزمة عليها. على المدى الطويل، هذا الأمر سينعكس على نوعية اليد العاملة المتاحة في البلد، إذ إن الأجيال القادمة ستفقد ميزة «العمالة الماهرة»، التي كانت تتمتع فيها الأجيال السابقة (علماً بأن الاقتصاد اللبناني لم يستفد من هؤلاء إلا من خلال تصديرهم إلى الخارج والاستيلاء على تحويلاتهم).

نحو الموت المبكر

بعد رفع الدعم عن الأدوية، وفقدان الجهات الضامنة القدرة على التغطية الصحية للمضمونين، ودولرة بوالص شركات التأمين، ارتفعت كلفة الصحّة بشكل هائل. هذا الأمر حدث تدريجاً منذ بداية الأزمة. لكن منذ بداية السنة الحالية أصبح معظم المواطنين اللبنانيين متروكين في مواجهة انعكاس الانهيار في سعر الصرف على كلفة الاستشفاء.

فأصبحت هذه الأخيرة مدولرة نقداً إلى حد كبير، أي أن أسعارها تحتسب بالدولار. هذا الأمر انعكس على قدرة الأسر اللبنانية على الاستشفاء، ما أدّى إلى توجّه بعضهم للقيام بإجراءات بهدف عدم تحمّل الكلفة الكبيرة للطبابة والاستشفاء. ومن هذه الإجراءات، تجاهل زيارة الأطباء والمستشفيات في الحالات «البسيطة»، والتخلّي عن أخذ الأدوية، أو عدم أخذها بشكل منتظم. كل هذه الأمور ستنعكس لاحقاً على المستوى العام للصحّة في البلد، مثل معدّل العمر المتوقّع عند الولادة الذي سينخفض بسبب حالات الموت المبكر التي ستصيب السكّان بسبب تجاهل أمراضهم.

السكن بالدولار النقدي

بحسب إدارة الإحصاء المركزي، ارتفعت كلفة الإيجارات بين مطلع السنة الجارية ونهاية تشرين الأول بنحو ١٧%. في بداية الأزمة، لم تتأقلم أسعار الإيجارات مع الارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل الليرة، وبقيت شبه ثابتة بالليرة. إلا أنه بمرور الوقت، بدأت الإيجارات تزداد انسجاماً مع ارتفاع سعر الصرف لتصبح مدولرة نقداً بشكل عام. قانوناً، عقد الإيجار الأوّل مدّته ثلاث سنوات، وبعدها يمكن فسخه أو تجديده.

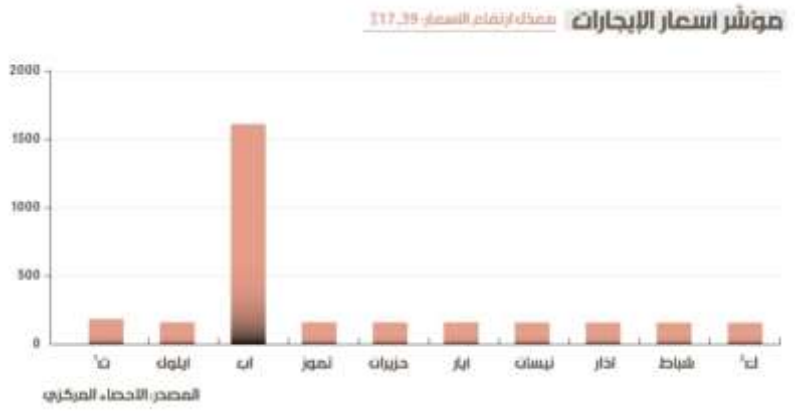

هذا الأمر يعني أنه بعد مرور ثلاث سنوات على انهيار سعر الصرف اعتباراً من منتصف ٢٠١٩، فإن العقود الجديدة التي اتفق عليها بين المستأجر والمؤجِّر في نهاية ٢٠١٩، انتهت بنهاية السنة الجارية، أي أنه لم يعد هناك عقود إيجار محتسبة على سعر صرف ١٥٠٠ ليرة مقابل الدولار. ومن المرجّح أن معظم العقود أصبحت مدولرة (مع السوق الحالية). ارتفاع الإيجارات يعني ارتفاع كلفة السكن على الأسر، وهو من المصاريف الشهرية الأساسية لها. وارتفاع كلفة السكن، يعني انخفاض القدرة على تأمين نوعية حياة جيدة بسبب عدم القدرة على استهلاك السلع والخدمات الأساسية «الأقلّ أهمية». في ٢٠١٢ كان وزن السكن في ميزانية الأسرة ٣,٤%، إلا أن الرقم بات أكبر بكثير، وهذا الأمر يمكن التقاط مؤشراته من المعاينة الفردية رغم أنه لم يتم تحديث داتا المعلومات الرسمية بهذا الشأن.